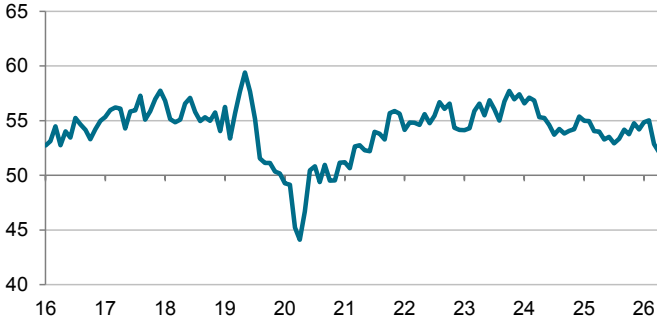


# مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

الشركات غير المنتجة للنفط في الإمارات تزيد أسعار المبيعات بأسرع وتيرة  
منذ ما يقرب من 15 عامًا

مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global  
المؤشر، معدل موسميًا، أكثر من 50 نقطة = تحسن على أساس شهري

أبريل 2026



جمعت البيانات خلال الفترة من 9 إلى 24 أبريل 2026.  
المصدر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global © S&P Global 2026.

تسارع ضغوط الأسعار مع استمرار قيود العرض

تراجع نمو المبيعات بسبب الانخفاض الحاد في أعمال  
التصدير الجديدة

لا يزال نمو المشتريات معتدلاً، لكن الإنتاج يرتفع بقوة

سجلت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً حاداً تاريخياً في أسعار مبيعاتها في شهر أبريل، حيث أدت الزيادات الإضافية في التكاليف واضطرابات الإمداد الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط إلى تقليص هوامش الربح. وانخفضت طلبات التصدير بشكل حاد، في حين أدى ضعف النشاط السياحي وتردد العملاء إلى مزيد من التباطؤ في نمو المبيعات.

هبط مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) في الإمارات التابع لـ S&P Global - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - للشهر الثاني على التوالي، من 52.9 في شهر مارس إلى 52.1 في شهر أبريل. وسجلت القراءة الأخيرة أضعف تحسن في ظروف التشغيل منذ شهر فبراير 2021.

واجهت الشركات غير المنتجة للنفط تباطؤاً آخر في نمو الطلبات الجديدة في بداية الربع الثاني. وفي حين أشارت العديد من الشركات إلى اكتساب عملاء جدد وزيادة الطلب، كانت هناك أيضاً العديد من التقارير عن انخفاض المبيعات بسبب انخفاض إنفاق العملاء وتراجع السياحة. ونتيجة لذلك، كان الارتفاع الإجمالي في الأعمال الجديدة طفيفاً، وكان الأبطأ منذ أكثر من خمس سنوات.

كما أدى تعطل نشاط الشحن في الإمارات العربية المتحدة نتيجة للصراع في الشرق الأوسط إلى انخفاض ملحوظ في طلبات التصدير الجديدة في شهر أبريل. في الواقع، إذا استنتجنا ذروة جائحة كوفيد-19 في عام 2020، فإن الانخفاض الأخير في المبيعات الخارجية هو الأشد حدة منذ بدء الدراسة في شهر أغسطس 2009.

ونتيجة لذلك، أفادت الشركات غير المنتجة للنفط بزيادة الإنتاج بمعدل أقل بكثير من ما هو مُسجل في بداية العام. ومع ذلك، ظل التوسع قوياً بشكل عام، حيث لاحظت العديد من الشركات إحراز تقدم في المشاريع القائمة وتطوير البنية التحتية.

أدى الصراع في الشرق الأوسط إلى زيادة أخرى في تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج للشركات الإماراتية غير المنتجة للنفط في شهر أبريل. وكان الارتفاع الأخير في تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية هو الأشد منذ شهر يوليو 2024، حيث كان النفط وقطاع النقل الأكثر تأثراً بزيادة الأسعار.

وللحد من تأثير ذلك على هوامش الربح التجارية، ارتفع متوسط أسعار مبيعات الشركات وتيرة حادة تُعد من بين الأعلى تاريخياً خلال شهر أبريل. وفي الواقع، كان معدل التضخم هو الأسرع منذ شهر يونيو 2011.

سعت الشركات أيضاً إلى الحد من ضغوط التكاليف من خلال تخفيض عدد الموظفين وتجميد الرواتب. ونتيجة لذلك، انخفض معدل التضخم في الرواتب إلى أدنى مستوى له في 33 شهراً وظل ضئيلاً للغاية، في حين ارتفعت أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص غير المنتج للنفط بأقل معدل في عام 2026 حتى الآن.

## تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"أشار القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة إلى استمرار فقدان الزخم في شهر أبريل، حيث أظهرت ظروف التشغيل أضعف أداء لها في أكثر من خمس سنوات. وأدت القيود المشددة على طرق الشحن الرئيسية إلى انخفاض ملحوظ في الصادرات، في حين وضعت ضغوط التكاليف المتزايدة الشركات تحت ضغط إضافي.

"وسلط الارتفاع اللاحق في أسعار البيع - وهو الأسرع منذ ما يقرب من 15 عامًا وفقاً لبيانات الدراسة - الضوء على تزايد مخاطر التضخم في القطاع غير المنتج للنفط. وتوسّع الشركات إلى الحدّ من تأثير ذلك قدر الإمكان، مع تباطؤ نمو المشتريات والتوظيف، وحتى بعض التقارير عن تخفيضات في الأجور، ولكن من المرجح أن تؤدي الزيادة الواسعة في ضغوط الأسعار إلى تثبيط إنفاق المستهلكين على مستوى الاقتصاد على نطاق أوسع.

"ومع ذلك، فإن القوة الكامنة في القطاع الخاص غير المنتج للنفط، والتي برزت من خلال زيادة قوية أخرى في الإنتاج، تعني أن الشركات تتوقع استمرار النمو خلال الأشهر الـ 12 المقبلة." وتشير التقارير إلى أن خطوط المبيعات لا تزال قوية، كما تمت الإشارة إلى نشاط قطاع الإنشاءات والمكاسب المتوقعة من الاستثمار في الذكاء الاصطناعي كعوامل مُحفزة للتفاؤل."

## مؤشر مدراء المشتريات في دبي

انخفض مؤشر مدراء المشتريات في دبي إلى أدنى مستوى له في 55 شهرًا في شهر أبريل.

وسجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي انخفاضًا من 53.2 نقطة في شهر مارس إلى 51.6 نقطة في شهر أبريل، مشيرًا إلى تحسن طفيف فقط في ظروف الأعمال غير المنتجة للنفط، وهو أضعف مستوى تم رصده منذ شهر سبتمبر 2021.

ترجع الإنتاج ونمو الأعمال الجديدة مرة أخرى في شهر أبريل، حيث استمر الصراع في الشرق الأوسط في تثبيط الإنفاق وتقييد خطوط الإمداد. وكان معدل نمو الإنتاج هو الأبطأ منذ ما يقرب من خمس سنوات.

استمرت ضغوط تكاليف مستلزمات الإنتاج في التسارع خلال شهر أبريل، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والنقل والمواد. واستجابت الشركات في دبي بزيادة في الرسوم كانت ملحوظة وفقًا للمعايير التاريخية، لكنها جاءت بوتيرة أبطأ مقارنة بشهر مارس.

من ناحية إيجابية، انتعشت توقعات الإنتاج في شهر أبريل حيث أعربت المزيد من الشركات عن تفاؤلها بشأن تعافي ظروف الطلب الإجمالية.

## معلومات الاتصال

ديفيد أوين خبير اقتصادي أول	كريتي كورانا الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence رقم الهاتف: +44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com	S&P Global Market Intelligence رقم الهاتف: +91-971-101-7186 kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من سكاتلر أند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: [press.mi@spglobal.com](mailto:press.mi@spglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

## المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 1000 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطية. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التصنيعي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## إخلاء مسؤولية

تُؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو النتيجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحذورة و/أو لشركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم من S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("مؤلفو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (باهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل مؤلفو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.